

الأوضاع الزراعية والصناعية لشعب فلسطين في ثلاثة أرباع القرن . المؤلف أن الدراسة لم تنجز هدفها هذا واني بحث يستند على المعلومات الواردة به لا بد وان يصل الى نتائج خاطئة لان اساس المعلومات خاطيء . وبالإضافة لهذا ، فهل الأخطاء التي سجلها هذا العرض هي كل الأخطاء التي وقعت بها الكاتبة ؟ الواقع ان ما ورد هو جزء من تلك الأخطاء ، ولكن كاف لاصدار حكم على تلك الدراسة .

ولو اوجزنا الأخطاء التي وقعت بها الكاتبة لكانت الالية : ذكر المراجع والاسماء بطريقة خاطئة ، ذكر مراجع غير موجودة ، عدم ذكر المرجع برغم وجوده ، عدم الامانة في نقل المعلومات وتصرف الكاتبة من عندها مما يشوه من معنى المرجع الاصلي ، عدم وجود مراجع لحقائق وارقام هامة جدا ذكرتها الكاتبة ، ذكر « حقائق » غير منطقية وغير معقولة ، الاستسلام لاي « حقائق » وردت في مرجع ما وتسجيلها كحقائق مسلم بها برغم عدم منطقيتها وتناقضها مع الواقع ومع حقائق اخرى ، استعمال تعبيرات ومصطلحات لغوية لا تعبر عن المعنى الذي تقصده الكاتبة ، عدم وجود عناوين للكثير من الجداول ، ذكر عناوين لا تعبر عن مضمون الجداول ، تناقض البيانات التوصيلية مع اجمالي تلك التوصيلات ، تناقض الأرقام وتضارباها على مدى الصفحة الواحدة ، معادة الكاتبة للفواصل والتقط التي تحدد الأرقام والنسب ، الوقوع في أخطاء حسابية بسيطة ( جمع وطرح وقسمة ) .

وبهذا تكون عنان العابري قد قدمت دراسة ، حظت بها كل قواعد الحساب واللغة وما يمت الى الاحصائيات بصلة ، ولم تنسء الى نفسها فقط ، بل اساعت للحقائق وللبنطق وللسئلة التعريفية بقضايا شعبنا . وافضل ما يعمل هو سحب الدراسة من الاسواق والاعلان انها لا تصلح كمرجع لمن تورط واقتناها في مكتبته .

### حسين أبو النمل

بدلا من خمس ، ولم يكن ليكلدها جهدا سوى نسخ خمسة اسطر اضافية ، والا هم من هذا هو عدد الجيال عام ١٩٤١ ، فبرغم ان الكاتبة قد ذكرت ، مصدر هذا الرقم ، ولكن ذكر المصدر ليس كافيا ، بل المهم ان تعطي ارقاما صحيحة ومنطقية ، ونحن نعرف ان الكاتبة لا تبك بين يديها وسائل تستطيع بواسطتها الحكم على صحة ذلك الرقم ولكن قليلا من المنطق والانتفات الى الأرقام التي اعطاها سعيد حماده لعشر سنوات وليس لسنة واحدة كان يجب ان يدفعا لان تشكل بصحة الرقم الخاص بعام ١٩٢١ . خصوصا وان مصدر سنة ١٩٢١ هو غير مصدر السنوات من ١٩٢٥ - ١٩٣٥ .

والفقرة التي تلي تتحدث من عدد العاملين في الصناعة عام ١٩٢٨ ، تنسب الى سعيد حماده ( ص ٣٩٤ ) ولكن بالعودة الى المرجع المذكور اتضح ان الكاتب يتحدث في تلك الصفحة من تاريخ تأسيس المعامل والصناعات التي كانت موجودة عام ١٩٢٧ ولم نعر لا من قريب ولا من بعيد عن اي كلام له صلة في الموضوع الذي تحدثت به عنان .

وتعدد الكاتبة رقمين مختلفين بشأن عدد الاناث اليهوديات العاملات بالصناعة عام ١٩٤٢ فعلى الصفحة ١٤٠ ، العدد هو ٩٥٧٣ وعلى الصفحة ١٤١ هو ٩٧٥٨ اي زيادة ١٨٥ عاملة وعلى مدى صفحة واحدة . وعن نسبة الاناث العاملات في المكبات الخاصة والمؤسسات العائلية تقول ان النسبة هي ٩٣٪ ولكن الأرقام التي تعطيها هي ٢٥٧٣ اجمالي العاملين . وعدد الاناث منهم ٢٧٣ . اي ان النسبة هي اكثر من ١٠٪ وما علينا سوى مقارنة الرقمين المذكورين ( ص ١٤٢ ) لنكتشف النسبة .

والان وعلى ضوء ما تقدم فان السؤال الذي يطرح هل نستطيع ان نعتبر دراسة عنان العابري قد اذت ولو جزءا من الهدف الذي اعدت من اجله « كيميك احصائي » يجدر به « الدارسون المعلومات الصحيحة والبالغة لاي بحث . حصول